وزارة الداخلية لا تمانع من إضافة فقرة «أن يكونوا من غير محددي الجنسية» لقانون الـ 4 آلاف

«الداخلية والدفاع»: الجهاز المركزي أحال إلى اللجنة العليا للجنسية 504 أشخاص تحت الدراسة .. والبت فيها قريباً

كتب مصطفى كامل

اكد مقرر لجنته الداخلية الدفاع النائب سلطان الشمري ان لجنته اجتمعت لمناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بالاقتراحات بقوانين وافاد ان وزارة الداخلية موافقة علي قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية وان هذا القانون سيطبق علي الاسماء التي ترد من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وانه لا يوجد مانع من اضافه عبارة « علي ان يكونوا من غير محددي الجنسية».

واوضح ان اللجنة بصدد طلب بيانات وكشرف باعداد الملفات الموجودة لدي الجهاز المركزي وايضا تحديد موعد مع رئيس الجهاز لمناقشته في هذه الاعداد.

واكد الشمري ان اللجنة لم تتخذ اي موقف مسبق بشان التصويت على الاقتراحات المتضمنة تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية.

■ الشمري: اللجنة طالبت معرفة سبب عدم منح الجنسية لمن لديهم إعلان رغبة

سلطان الشمري متحدثا

وذكر انه تم الاستفسار من وزير الداخلية عن سبب عدم تطبيق القانون رقم 100 لسنة 2012 بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية ، وقد افاد الوزير بان الجهاز المركزي احال الي اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء عدد 128 ملف يشمل علي 504 اشخاص وان اللجنة العليا للجنسية بصدد دراسة تلك الملفات وانه بالقريب العاجل سوف ينظر مجلس الوزراء تقرير اللجنة العليا ويتخذ قراره بشانه .

وافاد الشمري ان لجنته نظرت ايضا الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة للمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وطالبت بمعرفة سبب عدم منح الجنسية لمن لديهم اعلان رغبة وكذلك سبب تعطيل المادة الثامنة.

وكشف بان ادارة الجنسية والجوازات ممثلة في وزارة الداخلية بصدد وضع الية جديدة لانجاز جميع الطلبات المتراكمة والجديدة وسوف تعرض هذه الالية علي لجنة الداخلية والدفاع خلال الايام القليلة القادمة لدراستها وابداء الملاحظات حولها.

أجلت مناقشة ضم الإدارة العامة للتحقيقات إلى النيابة العامة

«التشريعية البرلمانية» توافق على مقترحي قانوني تنظيم الخبرة وحماية المستهلك

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

وافقة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية خلال اجتماعها أمس بالاجماع على الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 واصدار قانون تنظيم الخبرة «هيئة عامة للخبراء».

وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة وافقت كذلك على الاقتراح بقانون بشان حماية المستهلك وقررت إحالته الى اللجنة المختصة.

واضاف ان اللجنة قررت تاجيل مناقشة موضوع ضم الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة حتى يصل رد الجهات المعنية وهي وزارة الداخلية والادارة المعنية ومجلس القضاء.

«التعليمية» طلبت من مكتب مجلس الأمة تكليفها بمناقشة قضية الشعب المغلقة في الجامعة

جانب من اجتماع التعليمية
«تصوير: صالح محمد»

اعلن رئيس اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان ان لجنته طلبت من مكتب مجلس الامة تكليفها بمناقشة قضية الشعب المغلقة في الجامعة حتي يتثني استدعاء وزير التربية ووزير التعليم العالي وفريق وزارته وجامعة الكويت والتطبيقي في اجتماعات مقبلة واضاف انه تم تحديد جامعة جابر كاولوية للجنه من ضمن اربعة ملفات احيلت للجنة من قبل المجلس.

لو كان هناك ضبط لقضية الأسعار لحافظ المواطن على دخله الحقيقي

«الميزانيات»: لا أرقام محددة لعلاوة الأبناء والكلفة التي أعلنت عنها الحكومة أخيراً مشكوك فيها

كتب مصطفى كامل

اكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد انه لا توجد بيانات وارقام محددة تخص علاوة الابناء مشيرا انه يشك في مبلغ الكلفة الذي اعلنت عنه الحكومة مؤخرا.

وذكر ان ما يشاع بان التكلفه تقارب 600 مليون فهو امر يتعلق بالتكلفة بالنسبة للتامينات الاجتماعية وهي لا تعطي تكلفة عالية ولا تعد تكلفة حقيقية مباشرة ضمن الميزانية.

وطالب الحكومة بضرورة ان توضح التكلفة الحقيقة وفقا لحساب دقيق لعلاوة الاولاد وذكر ان الدخل الحقيقي يأخذ في التدني بسبب ارتفاع الاسعار والحكومة تشيع بانها لن توافق علي علاوة الاطفال نتيجة للتضخم الحادث بالبلد والذي ينشر بين فترة واخري متسائلا ماذا يفعل المواطن الكويتي إذا هذا التضخم ؟!

عدنان عبدالصمد

وقال لو هناك ضبط وربط لقضية ارتفاع الاسعار لحافظ المواطن علي دخله الحقيقي

بدوره راي النائب عبد الحميد دشتي انه في ظل الاشارات التي تاتي والخوف والخشية فان اي قرار يتعلق بالزيادات يعتبر ترقيع.

مشددا علي ان الامر يحتاج التفاته شامله لواقع الحال المالي واضاف لا نريد ان ينطبق علينا القول «اصرف ما في الجيب ياتيك ما في الغيب».

تتمات

أمير البلاد

بوصول سموه.وبعد ذلك بدأ الحفل بالنشيد الوطني ثم قام سموه برفع علم الدولة.

إلى ذلك تحيي الكويت اليوم الذكرى الثامنة لتولي سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد مقاليد الحكم مواصلا سموه العمل من أجل الكويت وشعبها وجعلها دولة عصرية مزودة بالعلم والمعرفة ملؤها التعاون والمحبة بين أهلها والمساواة في الحقوق والواجبات.

ففي الـ29 من شهر يناير عام 2006 ضجت قاعة عبدالله السالم في مجلس الامة بالتصفيق الحار لسمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لدى دخوله القاعة التي شهدت جلسة خاصة أدى سموه خلالها اليمين الدستورية أميرا للكويت وفقا لنص المادة «60» من الدستور الصادر في 11 نوفمبر 1962.

وعقب أداء القسم ألقى سموه كلمة وعد فيها الشعب الكويتي بحمل الامانة وتولي المسؤولية والتاكيد على العمل من أجل الكويت وشعبها داعيا سموه الجميع الى العمل من أجل جعل الكويت دولة عصرية حديثة مزودة بالعلم والمعرفة يسودها التعاون والاخاء والمحبة ويتمتع أهلها بالمساواة في الحقوق والواجبات مع التشديد على المحافظة على الديمقراطية وحرية الراي والتعبير.

كما أكد سموه أن القائد لا يمكنه أن ينجح الا بتعاون شعبه معه تعاونا حقيقيا مناشدا المواطنين أن يجعلوا مصلحة الوطن قبل مصلحتهم وأن يتجاهلوا منافعهم الذاتية في سبيل منفعة الجميع وأن يحترموا القانون والنظام ويحرصوا على مصلحة الوطن وممتلكاته وانجازاته.

ويعتبر سموه منذ اكثر من 57 عاما أحد أبرز الشخصيات الكويتية وتربع على قمة الدبلوماسية الكويتية منذ نهاية شهر يناير عام 1963 حيث تشهد سجلات الجمعية العامة للامم المتحدة بأن كلمة الكويت التي تنطق بسياستها ومواقفها ازاء القضايا الاقليمية والدولية كانت في معظم الاحوال من نصيب سموه.

كما يبرز سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح من بين الرجال الذين أسهموا في صنع تاريخ وطنهم فهو بلا جدال رجل السياسة الخارجية الكويتية وعميد الدبلوماسيين على مستوى العالم للمدة الطويلة التي قضاها وزيرا للخارجية وللخبرة المتميزة التي عرف بها بين أقرانه من الدبلوماسيين.

مفاجآت و«مطبات»

وشدد النائب عدنان عبد الصمد على ان الاستجواب حق دستوري لأي نائب ، مشيرا إلى أن النائب عادل الخرافي لديه النيه منذ التشكيل الحكومي السابق في استجواب وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم ، وكان يتردد في تقديم الاستجواب بسبب سباق الاخرين في تقديم عدة استجوابات».

وتساءل عبد الصمد: «لماذا تجزع الحكومة وتفزع من تقديم الاستجوابات ؟!»، مشيرا الى أن «الاستجواب أداة دستورية عادية تاخذ دورها».

وقال: «سنحدد موقفنا من الاستجواب بعد سماع طرح النائب المستجوب ورد الوزير ، ومن ثم نحكم عليه».

بدوره أكد النائب عبد الحميد دشتي انه لا يخشى «على استجواب يقدمه النائب عادل الخرافي ، فهو سيكون ملتزما باللائحة والدستور».

واوضح انه كان يفضل الالتئام في جلسة الحوار ، مشيرا إلى انه «ستكون هناك مفاجآت ومطبات في الاستجواب» ، مشيرا إلى ان « مواقف جميع النواب تصب بانه كان يفترض الا يقدم هذا الاستجواب في هذا الشهر» ، وذكر ان هناك توجها لعقد جلسة الاستجواب في جلسة خاصة» .

في سياق آخر أكد مقرر لجنة الداخلية الدفاع البرلمانية النائب سلطان الشمري أن وزارة الداخلية موافقة على قانون تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية ، لافتا إلى أن هذا القانون سيطبق على الاسماء التي ترد من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، ولا يوجد مانع من اضافة عبارة على ان يكونوا من غير محددي الجنسية» .

واوضح ان «اللجنة بصدد طلب بيانات وكشوف باعداد الملفات الموجودة لدي الجهاز المركزي وايضا تحديد موعد مع رئيس الجهاز لمناقشته في هذه الاعداد».

واكد الشمري ان «اللجنة لم تتخذ اي موقف مسبق بشان التصويت علي الاقتراحات المتضمنة تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية»، لافتا كذلك الى انه» تم الاستفسار من وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن سبب عدم تطبيق القانون رقم 100 لسنة 2012 بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية ، وافاد الوزير بان الجهاز المركزي احال الي اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء 128 ملفا تشمل أسماء 504 اشخاص ، وان اللجنة بصدد دراسة تلك الملفات وفي القريب العاجل سينظر مجلس الوزراء تقرير اللجنة العليا ويتخذ قراره بشانه .

أضاف أن اللجنة نظرت ايضا الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة للمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ، وطالبت بمعرفة سبب عدم منح الجنسية لمن لديه اعلان رغبة ، وكذلك سبب تعطيل المادة الثامنة».

وكشف ان «ادارة الجنسية والجوازات ممثلة عن وزارة الداخلية بصدد وضع آلية جديدة لإنجاز جميع الطلبات المتراكمة والجديدة ، وستعرض هذه الآلية علي لجنة الداخلية والدفاع خلال الايام القليلة القادمة ، لدراستها وابداء الملاحظات حولها».

علي صعيد آخرعقب الكندري على ما نشرامس من أنه لا توجد جريمة في الغاء عقد الداو بقول : «هذا ما كنا نحذر منه سابقا ، وأخشي ان يكون مصير هذه القضية الي الحفظ» ، مطالبا مجلس الامة بان يقر في جلسته المقبلة التعديلات علي قانون محاكمة الوزراء .

من جهة أخرى أعلن رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب حمود الحمدان ان اللجنة طلبت من مكتب مجلس الأمة تكليفها مناقشة قضية الشعب المغلقة في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي ، حتى يتسنى استدعاء وزير التربية وزير التعليم العالي وفريق وزارته والجامعة والتطبيقي في اجتماعات مقبلة ، لبحث الموضوع والعمل على ايجاد حلول له من اجل طلبتنا ومعالجة ما يعانونه بسبب هذه القضية المتكررة».

وقال الحمدان انه» تم تحديد جامعة جابر كاولوية للجنه لتعمل على درسها ومراجعة الملاحظات على قانونها ، وهي ضمن اربعة ملفات احيلت للجنة من المجلس».

وعلى صعيد اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية أوضح مقررها النائب عبد الكريم الكندري ان اللجنة وافقت بالاجماع علي الاقتراح باصدار قانون تنظيم الخبرة ، على ان تشكل هيئة عامة للخبراء» ، كما وافقت اللجنة علي الاقتراح بقانون بشان حماية المستهلك واحالته للجنة الداخلية والدفاع ، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنها أرجات البت في الاقتراح بضم الادارة العامة للتحقيقات الي النيابة العامة ، لحين رد الجهات المعنية .

في غضون ذلك قال النائب سعدون حماد : «نحن في دولة مؤسسات ويجب احترام الاحكام القضائية الصادرة بعود قياديين الى مناصبهم في القطاع النفطي».

واضاف: «على وزير النفط تنفيذ حكم المحكمة باعادة شذي الصباح وناصر المضف وعلي الهاجري الي مناصبهم التي كانوا يتقلدونها قبل صدور القرار باقالتهم».

ولفت حماد الى ان» المضف والهاجري كانوا معارضين لمشروع الداو ولاجل ذلك تم اقالتهم من مناصبهم ،ووزير النفط طالب باعادتهم كاعضاء مجلس ادارة وفي مناصبه» ، مؤكدا أن «علي الوزير ان يتحمل مسؤلياته في هذا الصدد ، خاصة وانه كان عضوا في لجنه التحقيق».

الحمود: تطوير

المجلس موضحا أن أصحاب الجلالة والسمو اهتموا بموضوع التكامل الاعلامي بعد اعتماد الاستراتيجية الاعلامية لدول المجلس.

وأوضح انه «في هذا الجانب سعى وزراء الاعلام الى استعجال وضع الخطوات التنفيذية والاستراتيجية اللازمة وهناك فريق متخصص يعمل على تنفيذ المحاور الاستراتيجية الاعلامية لدول المجلس».

وأضاف أن أهم أهداف هذه الاستراتيجية توحيد الاعلام الخليجي وتقديم صورة ذهنية ايجابية عن دول المجلس مؤكدا استمرار الحاجة الى المزيد من الجهود في هذا الشأن.

واكد الشيخ سلمان الحمود وجود نقلة نوعية في اشراك الاعلام الخليجي فيما يتعلق بالاعلام الحديث وتأهيله ومشاركته في الاجتماعات الرسمية لوزراء الاعلام لدول مجلس التعاون مبينا أن أول لقاء مشترك انطلق في مملكة البحرين قبل اجتماعات وزراء الاعلام.

واشار الى تشجيع بعض المبادرات الخليجية المشتركة على مستوى الاعلام الجديد والتواصل الاجتماعي وغيره لتحقيق حضور وتواجد أكثر من خلال طرح الأولويات الاعلامية قائلا «نحن مطمئنون بأن الاعلام في مجلس التعاون يسير في الاتجاه الصحيح لتفعيل الرسائل والوسائل الاعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي».

وأوضح أن التنسيق والمشاورات مستمران على المستوى الجماعي أو الثنائي بين وزراء الاعلام في دول الخليج اضافة الى الاجتماع السنوي والاجتماعات التنسيقية على المستوى الفني لوكلاء الوزارات وعلى المستوى النوعي لمستوى الأجهزة الاعلامية المتخصصة في دول المجلس في مجالات البرامج أو في المجالات الاستراتيجية.

وأشار الى وجود شعور مشترك باهمية الدور التكاملي فيما يتعلق بقضية الاعلام مضيفا ان «أي مؤسسة اعلامية تخدم الرسالة الخليجية فنحن جزء منها وندعمها وفي الجانب الاجتماعي والفني المطلوب منا أن نطور من امكانياتنا وخاصة فيما يتعلق بالانتاج الموجه».

واكد أهمية تفعيل دور الانتاج الخليجي المشترك مشيرا الى ضرورة النهوض بمؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي.

وقال «بدأنا خطوات الآن لتطويرها من البرامج النمطية الى انتاج برامج هادفة يحتاجها المجتمع الخليجي تعنى بالنشء والشباب وتعزيز الهوية الخليجية ويجب أن تصمم بطريقة غير نمطية وأسلوب غير تقليدي حتى تستهوي المتلقي وتكون محل تأثير».

وأضاف «عندما ننظر الى «جهاز اذاعة وتلفزيون الخليج» نجد أنه من المطلوب منه المساهمة في جهوده فيما يتعلق بالتدريب واعداد الكوادر الفنية المتخصصة وهنا نأتي الى منظومة تستطيع أن تعطينا تأثيرا وامكانيات أكبر».

وأكد الشيخ سلمان الحمود أن وزارة الاعلام تبذل جهودا حثيثة لتطوير تلفزيون الكويت من حيث المحتوى ومن حيث الشكل.

وقال ان «التلفزيونات الرسمية اليوم أصبح دورها محددا أكثر من القنوات الخاصة لأنها ترتبط بأنظمة معينة ومجالات مخصصة وتتكلم باسم الدولة ولها معايير خاصة من ناحية دقة الخبر ونقله وتحليله بطريقة محايدة مما أعطت التلفزيون الرسمي هذا الشكل الخاص».

وأشار الى دعم التلفزيونات الرسمية للبرامج غير الربحية وبرامج الخدمة المجتمعية وتعزيز الهوية الوطنية والقيم.

وشدد على ضرورة تطوير الجانب الاخباري في تلفزيون الكويت بشكل أكبر مشيرا الى أنه لم يصل الأمر في هذا الشأن الى مرحلة اطلاق قناة اخبارية وان كانت وزارة الاعلام تدرس هذا الأمر.

ورأى أن تلفزيون الكويت يصارع بين تقليدية تلفزيون دولة وبين فكر القطاع الخاص وانفتاح البرامج ما شجع على اطلاق الكثير من المشاريع المشتركة مع قنوات خليجية وعربية سعيا للتكامل في مستوى البرامج.

واعتبر أن أهم قضية اليوم هي الحاجة الى برامج أهدافها واضحة تؤدي التأثير المطلوب لشبابنا ليكونوا دائما داعمين لخطوات الدولة ومفهوم العمق الخليجي الموحد وهو الهدف الذي نسعى له دائما.

وعن جهوده لتطوير وزارة الاعلام الكويتية قال الشيخ سلمان الحمود «قد يكون الأمر الرئيسي المهم منذ وجودي في وزارة الاعلام الان أكثر من سنتين ونصف السنة ان الصورة اصبحت واضحة وان المشاريع التطويرية تم اعدادها من قبل الكفاءات الموجودة في الوزارة ومن قبل متخصصين وأكاديميين». وقال انه تم تنفيذ جزء من هذه المشاريع فيما تعمل الوزارة حاليا على تنفيذ الأجزاء المتبقية والتي من أهدافها الأساسية زيادة التأثير الاعلامي الهادف والتي تعزز الهوية الوطنية وتوضح الانجازات التي تبذلها الدولة للمواطن في سبيل رفاهيته والدفع بالرسالة الاعلامية الخارجية.

وذكر انه «مما نفخر به هو وجود عناصر بشرية من الكفاءات الشبابية لديها الامكانات التي تواكب الأدوار الدبلوماسية العالمية التي حظيت بها الكويت في الآونة الأخيرة باستضافتها العديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية المهمة»، واضاف «لا ننسى الدور الثقافي المهم وهو دعم المفهوم الذي يؤدي الى تعزيز الصورة والثقافة الاسلامية والعربية في العالم والتي نحن مطالبون بحمايتها من حملات التشويه الموجهة والمنظمة للأسف الشديد».

سياسيون وحقوقيون

وقال الدلال: رحم الله اياما كان تيارا المنبر والتحالف يطالبان بإلغاء النص القانوني الخاص المانع لجمعيات النفع العام من العمل بالسياسة لمخالفته للدستور ، مضيفا: سنظل نتحرك لإلغاء النص المخالف للدستور الذي يمنع جمعيات النفع العام من ممارسة السياسة وسندافع عن حق كل جمعية في ذلك ولو كانوا مخالفين لنا.

من جانبه، أكد عضو الحركة الدستورية الإسلامية النائب في مجلس فبراير 2012 المبطل المحامي اسامة الشاهين في تصريح مماثل أن ما اقترفه المحاميان بسام والبسام من تحريض لتصفية جمعية الإصلاح الاجتماعي رغم إعالتها آلاف الأسر المحتاجة المتعففة «ناشز على مجتمعنا الخيّر».

من ناحيته، قال النائب السابق د.فيصل المسلم إن جمعية الاصلاح الاجتماعي الكويتية منارة شهد تاريخ الكويت لها بالوطنية وهي أحد ابرز منابر العمل الخيري الذي جعله الله سببا لدفع الأذى عن بلدنا وتطاول أصحاب الأهواء والأمراض وعباد المال الذين يمكرون الليل والنهار لإدخال الكويت وأهلها نفق الفتن والشر لن يضر هذا الصرح ورجاله شيئا.

ديوان الخدمة

الراغبين بالعمل عن الفترة الـ46 للتوظيف لدى الجهات الحكومية والتي ستبدأ في الـ31 الشهر الجاري وحتى 14 فبراير المقبل.

واكد الرويس في تصريح صحافي أمس ضرورة التزام الراغبين بالعمل بالمواعيد التي تحدد لهم من قبل نظام التسجيل الآلي وذلك بمراجعة مقر ديوان الخدمة المدنية خلال الفترة الصباحية أثناء الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس، وشدد على ضرورة اصطحاب جميع المستندات اللازمة للتسجيل لمن يحدد لهم موعدا داعيا المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة الى مراجعة إدارة الاختيار لاستيفاء إجراءات التسجيل بالديوان.

بان كي: جهود

أميرا وحكومة ومنظمات في إنجاح المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، جاء ذلك في رسالتي شكر وجههما بان كي مون وآموس لرئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والمستشار في الديوان الأميري ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية د. عبدالله المعتوق، مؤكدين محورية دور الكويت في العمل الإنساني وخاصة على صعيد العمل لاغاثة اللاجئين السوريين.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته لرئيس الهيئة الخيرية إن قيادتكم الفعالة للمؤتمر الدولي الثاني للمنظمات غير الحكومية المانحة للشعب السوري تستوجب الشكر والتقدير، مثمنا التعهدات التي التزمت بها المنظمات غير الحكومية والبالغة 416 مليون دولار.

وأضاف إنه لنجاح كبير أن يتم التعهد بـ 2.3 مليار دولار في المؤتمر الثاني للمانحين لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للشعب السوري في هذه الفترة، وانه يعول على د. المعتوق بوصفه مبعوثا أمما للشؤون الإنسانية أن يضطلع بدوره في متابعة جهود تحويل التعهدات للأمم المتحدة من اجل استمرار العمليات الإنسانية في سوريا.

تأجيل محاكمة

مع متهمين فلسطينيين ومصريين مع عناصر من حركة حماس، وقيادات التنظيم الدولي للإخوان وحزب الله، على إحداث حالة من الفوضى لإسقاط الدولة ومؤسساتها، تنفيذا لمخططهم».

وكان قاضي التحقيق في قضية الهروب من سجن وادي النطرون المستشار حسن سمير، أمر بإحالة مرسي و131 متهما آخر من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وعناصر من حركة حماس وحزب الله، إلى محكمة الجنايات.

وكان مرسي وقيادات من الإخوان المسلمين يقضون في حبسه، عقوبات بالسجن في وادي النطرون، واستطاعوا الفرار من السجن خلال الثورة على الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك.

ظهر الرئيس المعزول محمد مرسي و130 آخرين في أولى جلسات محاكمة قضية اقتحام السجون خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011 المعروفة إعلامية بقضية «الهروب من سجن وادي النطرون».

وقد تم إيداع المتهمين داخل قفص الاتهام الزجاجي ونادي عليهم لإثبات حضورهم، إلا أنهم ظلوا يشيرون بإشارة رابعة وأنهم لا يسمعون شيئا بسبب القفص الزجاجي.

بزي الحبس الاحتياطي، وبدا في صحة جيدة، ونار داخل القفص موجها حديثه إلي رئيس المحكمة: «انت مين قولي انت عارف انا فين»، في حين ردد قيادات الإخوان هتافات: «باطل باطل»، وردد مرسي من داخل القفص أنه الرئيس الشرعي للبلاد، معتبرا ما يحدث مؤامرة ضد مصر.

وقالت هيئة الدفاع للمحكمة، إن المتهمين لا يسمعون شيئا إلا أن رئيس المحكمة أكد لهم أن المتهمين يسمعون جيدا وأنه تم وضع سماعات لهم حتى يتمكنوا من سماع ما يدور بالجلسة كما وضعت ميكروفون للسماح لهم بالحديث وقت أن تطلب منهم المحكمة ذلك وتم اختبار تلك الأجهزة عدة مرات للتأكد من عملها، إلا أن المتهمين يريدون افتعال الشغب».

وأعلنت وزارة الداخلية المصرية عن اغتيال مدير الادارة العامة للمكتب الفني لوزير الداخلية اللواء محمد السعيد بطلقات من قبل مجهولين بشارع الهرم في محافظة الجيزة صباح أمس.

وذكرت الداخلية على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي أنه جاري تكثيف الجهود لضبط الجناة.ولم تذكر الداخلية المزيد من المعلومات حول الحادث.

أعربت اسبانيا عن اسفها العميق وقلقها ازاء احداث العنف التي شهدها مصر خلال احياء الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير والتي اسفرت عن مقتل عشرات الاشخاص.

وذكرت الخارجية الاسبانية في بيان هنا الليلة قبل الماضية ان اسبانيا تدين جميع أشكال العنف وبشكل خاص الهجمات الارهابية التي وقعت خلال الايام الاخيرة معربة عن تضامن اسبانيا الكامل مع اسر الضحايا.

وجدد البيان دعم اسبانيا الكامل للشعب المصر في تطلعاته المشروعة لبناء نظام سياسي ديمقراطي ونزيه يحترم الحقوق الحريات الاساسية داعيا السلطات المصرية الى اتباع خارطة الطريق وضمان شمول عملية التحول الديمقراطي كافة الاطياف والفئات المصرية.